



شبكة المعلومات الجامعية
التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

بسم الله الرحمن الرحيم



MONA MAGHRABY



شبكة المعلومات الجامعية
التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم



MONA MAGHRABY



شبكة المعلومات الجامعية
التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار



MONA MAGHRABY



كلية الحقوق
قسم القانون التجاري والبحري

أثر التطورات التكنولوجية على حقوق الملكية الصناعية في ظل الاتفاقيات الدولية (دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق
مقدمة من الباحث

أحمد عبيد محمد الظاهري

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د/ أحمد قسمت الجداوي (رئيساً ومشرفاً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د/ عصام حنفي (عضواً ومناقشاً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري - بكلية الحقوق - جامعة بنها.

أ.د/ عاطف محمد الفقي (عضواً ومناقشاً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري - كلية الحقوق - جامعة المنوفية.

أ.د/ حسام رضا السيد عبد الحميد (عضواً ومشرفاً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد - كلية الحقوق
جامعة عين شمس.

القاهرة ٢٠٢١م



كلية الحقوق
قسم القانون التجاري والبحري



صفحة العنوان

اسم الباحث: أحمد عبيد محمد الظاهري

اسم الرسالة: أثر التطورات التكنولوجية علي حقوق الملكية الصناعية في ظل
الاتفاقيات الدولية (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون التجاري والبحري

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠٢١ م



كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

أثر التطورات التكنولوجية علي حقوق الملكية الصناعية

في ظل الاتفاقيات الدولية (دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

أحمد عبيد محمد الظاهري

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د/ أحمد قسمت الجداوي (رئيساً ومشرفاً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د/ عصام حنفي (عضواً ومناقشاً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق - جامعة بنها.

أ.د/ عاطف محمد الفقي (عضواً ومناقشاً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري - كلية الحقوق - جامعة المنوفية.

أ.د/ حسام رضا السيد عبد الحميد (عضواً ومناقشاً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري المساعد - كلية الحقوق

جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أجازت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة



الى والدي منبع طموحي حفظه الله

والى والدتي الغالية امدها الله بالصحة والعافية

الى اخواني واخواتي سندي في الحياة

والى زوجتي الغالية

الى ابنائي فلذة كبدي ومهجة حياتي

والى كل من وقف بجاني اهدي هذا الجهد المتواضع



أتقدم بالشكر الجزيل ووافر الإمتنان والعرفان إلى أستاذي الفاضل الذي رعاني طالبة "معالي الأستاذ الدكتور أحمد قسمت الجداوي - أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص - كلية الحقوق - جامعة عين شمس"، الذي شرفني بأن يكون مشرفاً علي في إعداد هذه الدراسة فكان الموضوع عنواناً و فكره و ظل مسانداً لي حتى بزوغ فجر هذا العمل وخروجه إلى النور مقدراً لسيادته دماثة خلقه وواسع علمه ودقة توجيهاته ، فهو الفقيه وصاحب المدرسة التي تدرس في القانون الدولي الخاص على مستوى الجامعات العربية والأجنبية و بشهادة أبنائه الباحثين فهو خير الناصح و المرشد و المعلم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لعضوي لجنة المناقشة والحكم على الرسالة الأستاذ الدكتور عاطف محمد الفقي" أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري كلية الحقوق جامعة المنوفية، والأستاذ الدكتور عصام حنفي أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق - جامعة بنها. لتفضل سيادتهما بالتكرم بعضوية لجنة الحكم على الرسالة، والذان تجشما مشقة عناء السفر وإعطائنا من وقتهما الثمين لقراءة هذه الرسالة وتقييمها والحكم عليها، وستكون ملاحظتهما القيمة موضع اهتمامي، أطال الله في عمرهما وحفظهما لنا وللعلماء.

وفي هذا المقام أيضا ، يوجب علي الإعراف للأستاذ الدكتور حسام رضا السيد عبدالحميد أستاذ مساعد ورئيس قسم القانون التجاري و البحري كلية الحقوق جامعة عين شمس"، لتفضل سيادته بالتكرم بعضوية لجنة الحكم على الرسالة ، فهو أهل لسد الخلل فيها و تقويم معوجها و الإبانة عن مواطن القصور فيها فجزاه الله عني خير الجزاء و عن بقية طلاب العلم فهو بشهادة ابنائه الطلاب لم يبخل بوفير علمه على أي شخص يلجأ إليه.

الباحث

مقدمة

تشمل حقوق الملكية الصناعية التي نظمها القانونان الإماراتي والمصري براءات الاختراع، وشهادة المنفعة، والرسوم الصناعية، والنماذج الصناعية. ويقصد بالاختراع تقديم شيء جديد للمجتمع لم يكن موجوداً من قبل، أو أن يكون ثمرة فكرة ابتكارية أو نشاطاً ابتكارياً يتجاوز الفن الصناعي القائم. ويعرف القانون الإماراتي براءة الاختراع بأنها سند الحماية الذي تمنحه الدولة عن الاختراع، وشهادة المنفعة بأنها سند الحماية الذي يمنح باسم الدولة عن اختراع لا ينتج عن نشاط ابتكاري كاف لمنح براءة اختراع عنه، والرسم الصناعي هو أي تكوين مبتكر للخطوط أو للألوان يعطي كلا منها أو كليهما مظهراً خاصاً يمكن استخدامه كمنتج صناعي، أو حرفي. والنموذج الصناعي هو أي شكل مجسم مبتكر يعطي مظهراً خاصاً يمكن استخدامه كمنتج صناعي أو حرفي؛ وتهدف الحماية الإجرائية إلى توفير حماية مبكرة لحقوق الملكية الصناعية وتحصينها من التعدي عليها من قبل الغير.

و يتم ذلك من خلال إعطاء الحق لصاحب براءة الاختراع أو شهادة المنفعة أو الرسم الصناعي أو النموذج الصناعي، تقديم طلب للمحكمة المختصة، لإصدار إجراءات وقتية وتحفظية مستعجلة، وذات طابع وقائي ودفاعي، ضد من يتعدى على حقوقه في براءة اختراعه، أو شهادة منفعة، أو رسمه الصناعي، أو نموذجه الصناعي.

ولقد شهدت الآونة الأخيرة اهتماماً عالمياً بحماية حقوق الملكية الفكرية بصورة عامة، وبحقوق الملكية الصناعية بصورة خاصة، ويعود السبب في ذلك لما لهذه الحقوق من أثر في حياة الإنسان وتقدمه ورفقه. وتعتبر حقوق الملكية الصناعية ذات تأثير كبير على المستوى الاقتصادي والثقافي للمجتمعات، فقد كان للملكية الصناعية نصيب كبير من هذا الاهتمام، فيوصف عصرنا الحديث بأنه عصر الثورة الصناعية، وأصبحت الصناعة



سمة الدول العظمى وعلامة من علامات تقدم الدول وتخلفها، ونظراً لتوسع الصناعات وتعدد أشكالها وجزئياتها، وبما أن القانون مرآة المجتمع فقد انعكس الأمر في صورة تشريعات تعالج جميع مناحي الحياة، لهذا ظهرت تشريعات تعالج حقوق الملكية الصناعية على المستوى الداخلي والدولي.

ومع التقدم الكبير الحاصل في ميادين الصناعة والمنافسة الكبيرة بين الصناع والتجار، لم تعد الصناعة تقتصر على السلع والمنتجات التي تؤدي وظائف معينة؛ بل ظهر إبداعات جديدة تضاف للسلع والبضائع والمنتجات بحيث تؤدي وظيفتها، وتحتوي على طابع جمالي يعمل على جذب العملاء، ويطلق على هذا النوع من الإبداعات الرسوم والنماذج الصناعية، فلم تعد الصناعة محصورة بالمنتجات التقليدية، ولكنها تطورت لتشمل شكل المنتج وما عليه من رسوم، وقد وضعت تشريعات خاصة بالرسوم والنماذج الصناعية بهدف توفير الحماية القانونية لهذا النوع من الإبداعات.

ولقد احتلت الرسوم والنماذج الصناعية مكاناً رائداً بين حقوق الملكية الصناعية، وأخذت موقعاً متميزاً يختلف عن سائر الحقوق الصناعية الأخرى، كحقوق الاختراع والعلامات التجارية والاسم التجاري، فالرسوم والنماذج الصناعية لها دورها المؤثر في الإنتاج والصناعة والتسويق، وإضافتها طابعاً مميزاً على السلع، واستخدامها في صناعة المنتج، وبروزها للمستهلكين بشكل خاص ومميز، وقد تناولت التشريعات الدولية الداخلية الرسوم والنماذج الصناعية من منظور قانوني واجتماعي، فالرسم أو النموذج الصناعي ليس مجرد سلعة يتم تداولها في الأسواق فحسب؛ بل هو نوع من الفن الذي يترتب على إبداعه حقوق لمن قام بهذا الإبداع، وقد دأبت التشريعات المقارنة على توفير الحماية للرسم، أو النموذج الصناعي.

وقد حذا كل من المشرعين المصري والإماراتي حذو العديد من التشريعات المقارنة في وضعها تشريعات لحماية الرسوم والنماذج الصناعية،